

# مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الخامسة والثمانين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الثلاثاء، ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد سمير العبيدي (تونس)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٠٨٥ لمؤتمر نزع السلاح. وأود بداية أن أعرب عن تقديري الخالص لجميع أعضاء المؤتمر على حسن الإرادة التي أبدتها جميع الوفود لمواصلة أشغالنا بطريقة منظمة في إطار المؤتمر، وبخاصة عند إقرار جدول الأعمال خلال جلستنا الأخيرة.

وكما أشرت إلى ذلك في الجلسة العامة المعقودة في ٢٥ كانون الثاني/يناير، أود أن أقدم خطة لأنشطة دورة هذه السنة. لقد طلبت إلى الأمانة أن توزع خطة الأنشطة هذه التي تقدم لمحة عن جلسات عملنا المقبلة. وفي هذا الصدد، سيجري قريباً جداً تقديم تفاصيل ذات صلة بمختلف الجلسات غير الرسمية لتمكين الوفود من تنظيم شؤونها. وتشمل خطة الأنشطة هذه جلستين رسميتين كل أسبوع تعقدان يومي الثلاثاء والخميس، وجلسة مع منسقي المجموعات الإقليمية تعقد صباح كل اثنين واجتماعات مشاورات مع المجموعات الإقليمية تعقد كل أربعاء. ويعود إلى الوفود طبعاً أن تنظم أمورهما. وسيجري تنظيم جلسات غير رسمية بشأن كل بند من بنود جدول الأعمال بانتظام وحسب الحاجة. وستنظم الاجتماعات التشاورية الثنائية التي يعقدها الرئيس مع أعضاء المؤتمر كل اثنين بعد الظهر. وفيما يتعلق بالزيارات الرفيعة المستوى، تُدرج، من الآن فصاعداً وكما أعلن سلفاً، في الجدول الزمني. وفي يوم الثلاثاء ٥ شباط/فبراير، سيدلي وزير الدفاع البريطاني ببيان أمام المؤتمر. ويوم الخميس ٧ شباط/فبراير، سيدلي مدير إدارة الأمن النووي القومي بالولايات المتحدة ببيان أمام المؤتمر. ويوم الثلاثاء ١٢ شباط/فبراير، سيدلي معالي وزير خارجية الاتحاد الروسي ببيان أمام المؤتمر. وثمة زيارات أخرى رفيعة المستوى إلى المؤتمر قيد الترتيب، وبخاصة بمناسبة اجتماعات متعددة الأطراف هامة من المقرر عقدها في جنيف. وبعد أن قدمنا لكم هذه الترتيبات، أود أن أعرب عن خالص شكري لجميع الوفود على تفهمها ومساهمتها البناءة من أجل جعل هذا الجدول الزمني للأنشطة إطاراً موثقاً لحسن سير أشغال المؤتمر. وأود الآن تعليق الجلسة العامة الرسمية لإبلاغكم رسالة في جلسة غير رسمية تعقد مباشرة.

وكما جرت العادة، فإن الجلسة العامة غير الرسمية مفتوحة فقط في وجه الدول الأعضاء في المؤتمر والدول غير الأعضاء التي وجهت إليها الدعوة للمشاركة في أشغال هذه الهيئة.

علقت الجلسة الساعة ١٥/١٠ واستأنفت الساعة ٢٠/١٠.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تضم قائمة المتكلمين في الجلسة العامة المعقودة اليوم ممثلي البلدان التالية: سري لانكا، واليابان، وجمهورية كوريا، وباكستان، وأستراليا، وإسرائيل، وألمانيا، والبرازيل، ومصر. وأعطي الكلمة الآن لسفير سري لانكا.

السيد جاياتيليك (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أتمنى لكم صبحية طيبة وأستسمح في المغادرة مبكراً بعد إلقاء هذا البيان، لأن علي حضور اجتماع الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بمؤتمر ديربان.

وأشرف بالإدلاء بالبيان التالي باسم مجموعة ال ٢١.

تقدر مجموعة ال ٢١ تقديراً تاماً عملكم الدؤوب من أجل التوصل إلى توافق على برنامج عمل لبدء جهودنا في أقرب وقت ممكن. ونحن واثقون أنكم ستقودون هذا المؤتمر نحو توافق للاستفادة من الزخم الموجود بغية إخراج مؤتمر نزع السلاح من مأزقه الذي طال أمده.

### السيد جاياتيليك (سري لانكا)

وتؤمن مجموعة الـ ٢١ إيماناً راسخاً أنه ينبغي اعتبار تشجيع تعددية الأطراف والحلول المتفق عليها على أساس متعدد الأطراف وفقاً للنظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح مبدأً أساسياً في أية مفاوضات قد نجريها في هذا المؤتمر. ومن شأن هذا الأمر أن يحفظ الدور الفريد لهذا المنتدى الذي نعتبره الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة للتفاوض بشأن نزع السلاح.

وفي حين نكرر تأكيد موقفنا المعتمد منذ أمد بعيد بأن تحقيق الترع الكامل للسلاح النووي يظل أولى أولويات مجموعة الـ ٢١، أبدينا مرونة في الماضي من أجل إحراز تقدم نحو اعتماد برنامج عمل متوازن وشامل يستجيب للقضايا الأساسية التي ينظر فيها المؤتمر. كما أننا ندرك الحاجة الملحة لمعالجة القضايا المتعلقة بالمواد الانشطارية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وضمانات الأمن السلبية، وفي هذا الصدد نقدر الأولويات المختلفة لمختلف الوفود في معالجة هذه القضايا الأساسية.

ومن ثم ينبغي للمؤتمر، وكما قلنا منذ البداية، أن يشجع وضع برنامج عمل متوازن وشامل من شأنه أن يساعدنا على تسريع التقدم نحو توافق للآراء. وتبقى كيفية تحقيق هذا هي التحدي الذي يواجهنا، ونود أن نؤكد لكم تعاوننا ومرونتنا الكاملين في هذه العملية، ونحن نتوقع أن يكون ذلك متبادلاً من جانب بلدان أخرى.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل سري لانكا الذي تناول الكلمة باسم مجموعة الـ ٢١ على بيانه. وأشكره أيضاً على عباراته الطيبة الموجهة للرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد تاروي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أهنئكم، السيد العبيدي، على توليكم منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح الرفيع في هذه الظرفية الهامة. وكثيراً ما يقال إن المراحل المبكرة من الدورة السنوية للمؤتمر صعبة دوماً، ولا تشكل هذه السنة استثناء بأي حال. بيد أنني واثق ثقة تماماً أن المؤتمر سيتجاوز، تحت قيادتكم، صعوباته وسيجد طريقاً للوفاء بالمهام الموكولة إليه من لدن المجتمع الدولي. وأؤكد لكم الدعم والتعاون التامين لوفد بلدي.

وأود أن أذكر المؤتمر أن هذه السنة هي السنة العاشرة منذ دخول المؤتمر لآخر مرة في مفاوضات، وأن أشدد من جديد على أهمية إحياء وظيفة المؤتمر بصفته المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد أمام المجتمع الدولي للتفاوض بشأن نزع السلاح.

لقد انخرطنا السنة الماضية، تحت قيادة الرؤساء الستة، في مناقشات جوهرية هامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال، وبخاصة القضايا الأساسية الأربع. وعلاوة على ذلك، قدم مشروع القرار الرئاسي الوارد في الوثيقة CD/2007/L.1 رسمياً في الجلسة العامة المعقودة في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧. ونؤمن أن مشروع القرار L.1 يمكنه، إلى جانب البيان الرئاسي التكميلي (CRP.5) ومشروع القرار (CRP.6)، أن يقود المؤتمر إلى الاستئناف الفوري لجزء هام من عمله خلال هذه السنة. وقد أظهرت المناقشات خلال الجلسات العامة السنة الماضية مساندة واسعة لهذا المقترح، وإن كانت لم تثبت لحد الآن إمكانية البت فيه، للأسف.

### السيد تاروي (اليابان)

وتكرر اليابان تأكيد أهمية مواصلة وتكثيف جميع الدول الأعضاء لجهودها الرامية إلى التوصل إلى توافق آراء بشأن برنامج عمل، على النحو المقترح في مشروع قرار الرؤساء الستة للسنة الماضية أو مجموعة المقترحات المطروحة سلفاً. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بكلمات الأمين العام للأمم المتحدة الذي ذكر الأسبوع الماضي أن اعتماد هذا القرار الرئاسي المصوغ بتوازن وعناية لن يحرم أية دولة عضو من القدرة على تأكيد موقفها الوطني في المراحل الموالية من أشغال المؤتمر.

ومن جهة أخرى، إذا لم يتوصل المؤتمر فوراً إلى توافق للآراء بشأن مشروع القرار، من الأساسي تعميق المناقشات بشأن الجوهر شبيهة بتلك التي عرفها الجزء الأول من دورة السنة الماضية. وتبعاً لذلك، تدعم اليابان مشروع برنامج الأنشطة الحالي. ونحن على استعداد للمشاركة النشيطة في المناقشات المقررة، وبخاصة بشأن القضايا الأساسية لنزع السلاح النووي، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وضمانات الأمن السلبية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وأخيراً، لكي يؤدي المؤتمر وظيفته الأساسية بوصفه الهيئة الوحيدة للتفاوض بشأن نزع السلاح، تود اليابان أن تشدد مجدداً على أهمية مواصلة أشغالنا من أجل التوصل إلى توافق للآراء بشأن ولاية تفاوضية. موازاة مناقشاتنا الجوهرية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل اليابان على بيانه وعلى عباراته الطيبة الموجهة للرئاسة وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد شانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بداية أود أن أهنئكم على توليكم المقام الأول في رئاسة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٨. وأود أيضاً أن أعرب عن خالص تقديري لجهودنا التي لا تكل من أجل إجراء مشاورات في الفترة التي تتخلل الدورات مع رؤساء عام ٢٠٠٧، وكذلك مع كل دولة عضو، سعياً إلى إيجاد توافق يرمي إلى إعادة مؤتمر نزع السلاح إلى العمل الموضوعي. وبوسعي أن أؤكد لكم أن عملكم الدؤوب سيفضي بمناقشاتنا إلى بداية ناجحة لأشغال هذه السنة.

لقد دخل مؤتمر نزع السلاح السنة الماضية في مناقشات بناءة وجادة تحت القيادة المقتدرة للرؤساء الستة، استناداً إلى آلية الرؤساء الستة الجديدة التي أطلقت سنة ٢٠٠٦، وتعيين منسقين لسبعة بنود من جدول الأعمال. وقد ساهمت هذه الآلية، ولا شك، بشكل كبير في زيادة اتساق وكثافة المناقشات في المؤتمر، وهو ما ولد زخماً هاماً لإخراج المؤتمر من جموده الذي طال أمده. وكما عبرت عن ذلك سفيرة إيطاليا المقتدرة لدى المؤتمر تريزا في ملاحظاتها خلال حفل الوداع، فقد كَمَّل تعيين المنسقين على وجه الخصوص التنسيق "الأفقي" فيما بين الرؤساء "عمودياً"، من خلال انخراطهم وتفانيهم الحقيقيين. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلادي فكرة إبقاء هذه الممارسة خلال سنة ٢٠٠٨ لقيادة مناقشاتنا بطريقة بناءة وفعالة وكفوءة على نحو أكبر.

### السيد شانغ (جمهورية كوريا)

وخلال جلستنا الأخيرة، أقررنا بنجاح جدول أعمال عام ٢٠٠٨. وفي هذا الصدد، أود أن أذكركم والزملاء الآخرين بأننا أجرينا مناقشات غير رسمية متواصلة بشأن جميع البنود المدرجة في جدول أعمال السنة الماضية واستنبطنا أولويات لحوارات أكثر تركيزاً. وتمثل هذه الأولويات، كما تعلمون جميعاً، في معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى، ونزع السلاح النووي، وضمانات الأمن السلبية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وبالنظر إلى أهمية استمرارية واتساق المناقشات في المؤتمر، سيكون من الأفضل لنا التركيز على القضايا الأساسية من أجل الاستفادة مما حققناه السنة الماضية.

وليس بوسع أحد أن ينكر أن مشروع القرار الرئاسي (L.1) يعد، إلى جانب الوثيقتين الأخريين (CRP.5 وCRP.6)، أجدر نتائج الدورة السابقة بالإشادة. وأؤمن أن المقترح يستند إلى نهج واقعي ومتوازن، وقد قال الأمين العام بان، على نحو ما أورد سفير اليابان، إن "اعتماد هذا القرار... لن يحرم أي دولة عضو من قدرتها على تأكيد موقفها الوطني في المراحل الموالية من أشغال المؤتمر". وفي حين يقر المشروع L.1 أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هي القضية الوحيدة الجاهزة للمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح، فإنه "لا يستبعد إمكانية إجراء مفاوضات مستقبلاً تحت أي بند من بنود جدول الأعمال"، على نحو ما أشير إليه بوضوح في البيان الرئاسي التكميلي الوارد في الوثيقة CD/2007/CRP.5.

ومشروع القرار L.1 هو التسوية الوحيدة الممكنة في الوقت الحاضر لإعادة المؤتمر إلى العمل. وبما أن المقترح يحظى بتأييد واسع في هذه الغرفة، ينبغي أن نبحث عن طريقة لحشد توافق الآراء اللازم من خلال معالجة أي شواغل لا تزال موجودة. ويأمل وفد بلادي صادقاً أن تتمكن من بدء العمل الموضوعي في أقرب وقت ممكن عن طريق اعتماد المقترح L.1 كأساس لبرنامج العمل.

وإنني لأؤمن بمقولة "البداية الصعبة سبيل النهاية الجيدة". وآمل صادقاً أن تؤتي الجهود المتضافرة للرؤساء الستة من أجل تنشيط المؤتمر أكلاً جيداً، من خلال مداولتنا هذه السنة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل جمهورية كوريا على بيانه وعلى عباراته الطيبة الموجهة للرئاسة وأعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): بما أنني أتناول الكلمة للمرة الأولى خلال هذه الدورة، فإنني أهنيئكم، السفير سمير العبيدي، على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. نحن نعرف صفاتكم القيادية قبل بداية هذه الدورة. لقد أجرينا مشاورات مكثفة وبناءة. لقد أثبتتم كيف ينبغي إجراء مشاورات شاملة للجميع. ولنا ثقة تامة في شخصكم، وسنتعاون تعاوناً تاماً لجعل رئاستكم رئاسة ناجحة.

وتؤيد باكستان البيان الذي أدلى به سفير سري لانكا جاياتيليك باسماً مجموعة الـ ٢١.

وأود أن أعرب عن تقديرنا للسفراء الذين تولوا مسؤوليات كمنسقين. ونحن ندرك أنه يجري تعيين هؤلاء المنسقين في إطار سلطة وصلاحيات الرئيس. وتعيين المنسقين ليس قراراً يعود للمؤتمر. وسيعمل المنسقون بصفتهم كأفراد. ولا يعتبر المنسقون منسقين خاصين، إذ إن دور المنسقين يختلف عن دور المنسقين الخاصين الذين كان يعينهم المؤتمر في الماضي وكانت لهم ولاية محددة بوضوح.

السيد خان (باكستان)

ووفقاً للمادة ٢٣ من النظام الداخلي، يجوز للمؤتمر إنشاء هيئات فرعية، من قبيل اللجان الفرعية المخصصة أو الأفرقة العاملة أو الأفرقة التقنية أو أفرقة الخبراء الحكوميين. ولا يدخل المنسقون ضمن أي من هذه الفئات. وسيعمل المنسقون بشكل غير رسمي تحت سلطة الرئاسة. وهم لا يحلون محل الآليات المعترف بها في النظام الداخلي للمؤتمر أو يعوضونها. ولن تكون لتقارير المنسقين عن المناقشات التي يجرونها أية صفة. وستجري إحالتها تحت سلطة الرئيس.

وقد لعب التنسيق الذي قام به الرؤساء الستة دوراً هاماً في توليد النشاط في المؤتمر. ولنا ثقة تامة في الرؤساء الستة الذين سيوجهون الأعمال هذه السنة. ويظل ترتيب الرؤساء الستة ترتيباً غير رسمي. وتخضع مقترحاتهم لمناقشات مفتوحة ولموافقة جميع الأعضاء. ولا تعتبر نتيجة مبادراتهم أمراً واقعاً، ونعلم أنها لن تحمل هذا الحمل.

وسعيّاً إلى النجاح، ينبغي أن تتضافر جهود المؤتمر وتتخذ شواغل جميع أعضائه في الاعتبار. فغرض أي عمل نقوم به هو التوافق على برنامج عمل متوازن لكي يتمكن المؤتمر من الشروع في مفاوضات الموضوعية بشأن القضايا الأساسية المدرجة في جدول أعماله. ولتحقيق هذه الغاية، ثمة خمسة عناصر هامة هي: (١) الحوار وبناء توافق الآراء؛ (٢) والفهم الكامل لشواغل جميع أعضاء المؤتمر؛ (٣) وإشراك جميع أعضاء المؤتمر؛ (٤) والتقيّد الصادق بالنظام الداخلي؛ (٥) والشفافية في صنع القرار.

ويتطلع وفد بلادي إلى العمل بشكل بناء مع جميع أعضاء المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل باكستان على بيانه وعلى عباراته الطيبة الموجهة للرئاسة وأعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

السيدة ميلار (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، يعرب وفد أستراليا عن تهانیه لكم على رئاستكم للمؤتمر نزع السلاح. ونعرض التعاون معكم وزملائكم الرؤساء تعاوناً كاملاً في جهودكم الرامية إلى قيادة عملنا إلى نهاية مكلفة بالنجاح. وأدنى ما نأمله هو أن يشكل هذا المؤتمر بداية حقيقية فيما يتعلق بولاية إجراء المفاوضات. فقد آن أوآن ذلك.

والحقيقة أن هذا المؤتمر لم يحقق إلا القليل خلال العقد الماضي. ومن المؤكد أننا ناقشنا بعض أهم التحديات الأمنية التي تواجه المجتمع الدولي وتحاورنا وتساءلنا وحاججنا بشأنها. لقد "قلنا ما ينبغي قوله"، لكن تطلعات مجتمعاتنا نمت طوال هذا الوقت بشكل يتجاوز قدرة هذه الهيئة على تلبيتها، على ما يبدو.

لقد آن الأوان "لنسير المسار" - وقت نحقق فيه الولاية التفاوضية للمؤتمر... وقت نلبي فيه تطلعات المجتمع الدولي.

وبالتالي تؤيد أستراليا دون تحفظ دعوة الأمين العام للأمم المتحدة المؤتمر إلى استئناف عمله الموضوعي على أساس مشروع القرار L.1. ويعد القرار الرئاسي المصوغ بتوازن وعناية الوارد في الوثيقة L.1 والوثائق المرافقة له أساساً منصفاً وعادلاً لعملنا. لقد تمخض عن مشاور وتقييم وتنقيح شاق وشامل قام به رؤساء عام ٢٠٠٧. ويظل الفرصة الأكثر واقعية التي يمكن من خلالها تحقيق التقدم الذي ما فتى المجتمع الدولي يصبو إليه خلال أزيد من عقد. فالقرار الرئاسي L.1 يحدد أهدافاً أساسية ووسائل لتحقيقها.

### السيدة ميلار (أستراليا)

ويكتسي التفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى أهمية قصوى لأستراليا. فهذه المعاهدة مساهمة أساسية وعملية في هدف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار على الصعيد العالمي.

وترى أستراليا أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ستشمل عناصر أساسية، منها الالتزام بحظر إنتاج اليورانيوم العالي التخصيب والبلوتونيوم المفصول لأغراض صنع الأسلحة النووية؛ واتخاذ تدابير ملائمة لكفالة التنفيذ الوطني للملائم للمعاهدة، وكذلك استعراض هذا العمل بشكل دوري؛ واتخاذ تدابير ملائمة لكفالة التحقق الفعلي من تنفيذ الدول لالتزاماتها. وتتعترف أستراليا أن وجهة نظرها ليست وجهة النظر الوحيدة بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية؛ وأنه يلزم إجراء مفاوضات تفضي إلى نتيجة نهائية.

وفي هذا الصدد، ترحب أستراليا بولاية إجراء المفاوضات المحددة في L.1. وبعيداً عن استباق المفاوضات، فإن هذه الولاية تيسرها من خلال توفير فرصة لجميع المواقف - سواء تعلق الأمر بالتحقق أو المخزونات أو القضايا الأخرى - لتخضع للتمحيص والاختبار بشكل لا يمكن القيام به إلا في مفاوضات حقيقية. ويوفر مشروع القرار L.1 أساساً واقعياً لعمل موضوعي بشأن القضايا الأخرى المدرجة على جدول أعمالنا، مع مراعاة الصلاحية التفاوضية لهذا المنتدى والمستوى النسيبي للتقدم في هذه القضايا.

يعد نزع السلاح النووي أولوية عليا لحكومة وشعب أستراليا. ومن ثم ترحب أستراليا بجهود بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل خفض ترساناتها النووية وبدرجة الشفافية التي تم الوصول إليها حتى الآن. لكننا نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية - وغيرها من الدول التي تحتفظ بأسلحة نووية - على القيام بتخفيضات أكبر وأسرع ولا رجعة فيها لجميع أنواع الأسلحة النووية - وأن تقوم بذلك بقدر أكبر من الشفافية. لأنكم أنتم، الدول الحائزة للأسلحة النووية، من يتحمل المسؤولية الأكبر - ولديه القدرة الأكبر - على إحراز تقدم حقيقي نحو نزع السلاح النووي.

وهذا لا يعني أن مسؤولية نزع السلاح النووي مسؤوليتكم لوحدهم. فهي ليست كذلك، إذ يجب على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تكون أفعالها تساهم في إيجاد بيئة مواتية لنزع السلاح النووي. ويمكنها أن تفعل ذلك إلى حد ما بأن تكون في مستوى غايتها من التفاوض بشأن معاهدة عدم الانتشار النووي، وذلك عن طريق التقيد بالتزاماتها في مجال عدم الانتشار وتنفيذها بشكل كامل. وينبغي للدول الحائزة وغير الحائزة للأسلحة النووية أن تستخدم، سوياً، الولاية الواردة في الوثيقة L.1 كفرصة لهذا المؤتمر للمساهمة في تعزيز عملية نزع السلاح النووي ووتيرتها.

لكن نقاشاتنا بشأن ضمانات الأمن خلال السنتين الماضيتين، وإن كانت أقل قوة منها بشأن قضايا أخرى، عززت هذه القضية باعتبارها مثار قلق دائم. وثمة حاجة - لبهاها إلى حد كبير مشروع القرار L.1 - إلى تركيز النقاش على تدابير عملية لتوفير هذه الضمانات.

### السيدة ميلار (أستراليا)

وفي هذا الصدد، تولي أستراليا أهمية كبرى لاستحداث مناطق خالية من الأسلحة النووية يتوصل إليها بالاتفاق الحر فيما بين دول المنطقة المعنية. ويمكن لهذه المناطق أن تشكل وسيلة فعالة يمكن من خلالها توفير ضمانات الأمن السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وقد اقترحت أستراليا لأول مرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ سنة ١٩٨٣، وهو ما تحقق لاحقاً من خلال معاهدة راراتونغا لعام ١٩٨٥ المنشئة لمنطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ. وفي هذا الصدد، حالف الحظ أستراليا كثيراً. لكننا ندرك أن مناطق أخرى تواجه تحديات أكبر في إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية. وتكرر أستراليا تأكيد تأييدها لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق أخرى، بما في ذلك في الشرق الأوسط وأفريقيا. ونحن واثقون أن مناقشاتنا في إطار الوثيقة L.1 يمكن أن تؤدي إلى تقدم عملي في هاتين المنطقتين.

وتؤمن أستراليا إيماناً راسخاً بأن لجميع الأمم الحق في الوصول دون معوقات إلى الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. وعلى الدول أن تحجم عن القيام بأفعال تضر بحق الوصول هذا، أو من شأنها أن تعرض للخطر المعدات الفضائية المأهولة أو غير المأهولة لأهم أخرى. ويتيح لنا مقترح L.1 فرصة جيدة للنظر في سبل ووسائل زيادة الشفافية وثقة الأمم في أفعال بعضها البعض المتعلقة بتنظيم رحلات إلى الفضاء. وعلينا أن نضع في اعتبارنا، ونحن نقوم بذلك، أن هذا المؤتمر ليس الوحيد. علينا أن ننظر في أفضل السبل التي يمكننا المساهمة بها في العمل الذي تقوم به منظمات أخرى لكفالة وصول جميع الأمم دون معوقات إلى الفضاء الخارجي. وتتطلع أستراليا إلى مناقشة مختلف المقترحات، بما في ذلك المعاهدة المنتظرة المتعلقة بمنع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، في إطار الولاية المنصوص عليها في الوثيقة L.1. وأملنا هو أن يتمكن هذا المؤتمر من تحديد وسائل عملية لتعزيز ثقة المجتمع الدولي في النوايا السلمية لجميع الأمم التي تنظم رحلات إلى الفضاء.

وتظل أستراليا ملتزمة بالعمل على عودة هذا المؤتمر إلى العمل. يمكننا دعم مقترح L.1 كما يمكننا قبول البيانات التوضيحية المرافقة. لكن ما يصعب علينا كثيراً قبوله هو توقع إخفاق هذا المؤتمر مرة أخرى في تحقيق ولايته، أن نخذل شعوبنا مرة أخرى. لأنه ليس مقبولاً بأي حال أن يظل المنتدى العالمي الرئيسي للتفاوض بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح عاطلاً كل هذا الوقت... خاصة عندما تكون الإرادة الواضحة للأغلبية الساحقة للأمم في هذه القاعة وخارجها، كما أوضح الأمين العام للأمم المتحدة الأسبوع الماضي، تحت على التحرك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل أستراليا على عباراته الطيبة الموجهة للرئاسة وأعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد ليفانوف (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أضم صوتي إلى جميع من سبقوني في تهنئتك على توليكم واجباتكم رئيساً لمؤتمر نزع السلاح. وأود أن أعرب أيضاً عن امتنان إسرائيل للرئيس المنتهية ولايته وللرؤساء الستة القادمين وأن أؤكد لكم المشاركة البناءة لإسرائيل في مداولات المؤتمر خلال السنة المقبلة.



### السيد ليفانون (إسرائيل)

لقد أثبتت مداولات المؤتمر التي أجراها السنة الماضية كل من الرؤساء الستة والمنسقين بشأن البنود السبعة من جدول الأعمال أن المؤتمر قادر على أن يصبح أداة مفيدة في يد المجتمع الدولي من أجل معالجة القضايا الأمنية العالمية. لقد بذلت الدول الأعضاء جميعها جهوداً هامة من أجل فهم أفضل للمواقف الوطنية في مجال الأمن العالمي. وفي الوقت نفسه، شددت تلك المداولات على حقيقة أن العمل في المؤتمر يتصل، بالنسبة لبعض الدول، بقضايا مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالاحتياجات الحيوية للأمن الوطني. ويجب احترام تلك الاعتبارات الوطنية.

ولا تعترض إسرائيل على تحديد أهداف طويلة المدى لتحقيقها المجتمع الدولي في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح، لكن ينبغي في الوقت نفسه أن يكون واضحاً أن العمل الدؤوب من أجل تحقيق الأهداف الطويلة المدى دون العمل بداية على تحديد تهديدات الحاضر والتصدي لها يمكن أن يكون من دون فعالية. ويقع على عاتق الأعضاء العمل بشكل مشترك من أجل إيجاد الظروف التي من شأنها أن تتيح في نهاية المطاف تحقيق التزع العام والكامل للسلاح.

وهناك، في رأينا، تهديدان جوهريان يواجهان السلام والأمن العالميين يستحقان أن يوضعاً على رأس أولويات مؤتمر نزع السلاح: تهديد الإرهاب في جميع أبعاده، وانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

إن نقل الأسلحة إلى الإرهابيين آفة الحضارة المعاصرة. وهو يمكن المجموعات والأفراد الذين يعملون ضداً على القانون الدولي وفي استهتار به من استهداف المدنيين بغرض تحقيق أهدافهم الخاصة. وهو يساهم في زعزعة استقرار الدول والمناطق ويضر بآفاق التوصل إلى حلول سلمية للتراعات.

ولا يتم نقل الأسلحة إلى الإرهابيين في فراغ. إنه يتم عندما تنقل الدول عن قصد أسلحة إلى الإرهابيين أو عندما تتغاضى عن عمليات النقل التي تتم على أراضيها. وهو يتم عندما لا يُعامل مع عمليات نقل الأسلحة بطريقة حاسمة أو عندما لا يكون التصدي لهذا المشكل ضمن الأولويات العليا للدول.

لقد كانت القذائف والصواريخ الطويلة والمتوسطة والقصيرة المدى والمركبات الجوية بلا طيار ومنظومات الدفاع الجوي المحمولة من بين الأسلحة المتطورة التي نقلتها إلى منظمة حزب الله الإرهابية دول في منطقتنا أعضاء أيضاً في هذا المؤتمر. وقد تواصلت عمليات النقل هذه دون انقطاع، بالرغم من قرار مجلس الأمن ١٧٠١، وأكدها أيضاً تقارير الأمين العام.

بيد أن الشرق الأوسط ليس المنطقة الوحيدة المصابة بهذه الآفة. فهي آفة تصيب جميع مناطق العالم. وينبغي التعامل مع نقل الأسلحة إلى الإرهابيين بطريقة شاملة لتفادي خلق مزيد من التراعات، وزعزعة الاستقرار الداخلي والإقليمي، وفوق كل هذا إيذاء السكان المدنيين. وفي هذا الصدد، قدمت إسرائيل ورقة العمل CD/1823 إلى مؤتمر نزع السلاح بشأن هذه القضية السنة الماضية وتعتزم مواصلة التوسع في الموضوع هذه السنة.

وتؤمن إسرائيل أن مسؤولية منع وصول الأسلحة إلى الأيدي الخطأ تقوم أولاً وقبل كل شيء على التزام وطني قوي بالعمل بشكل حاسم لمنع عمليات النقل غير المشروعة. ولن يكون أي ترتيب دولي في هذا الشأن فعالاً دون هذا الالتزام الوطني الأساسي. ولذلك تولي إسرائيل أهمية كبرى لأنظمة مراقبة التصدير ومساهمتها الواضحة في الجهود الرامية إلى كبح انتشار أسلحة الدمار الشامل. لقد طبقت تقليدياً نظاماً وطنياً قوياً لمراقبة التصدير.

### السيد ليفانوف (إسرائيل)

ويتمثل الدليل على هذا في عملية الإصلاح القانوني والمؤسسي التي قامت بها إسرائيل مؤخراً والمصممة لكفالة مواءمة نظامها لمراقبة التصدير مع أعلى المعايير الدولية التي تحددها مجموعة موردي المواد النووية وفريق أستراليا ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف وأنظمة اتفاق واسينار الخاصة بالموردين. وقد أفضت هذه العملية إلى قانون جديد لمراقبة التصدير اعتمد في الكنيست في تموز/يوليه من السنة الماضية ودخل حيز النفاذ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ينظم هذا القانون مراقبة قائمة الذخائر لاتفاق واسينار ويكمل نظام مراقبة الصادرات الذي دخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ والذي ينظم الرقابة على المواد والتكنولوجيا المزدوجة الاستخدام، استناداً إلى قائمة المواد المزدوجة الاستخدام لاتفاق واسينار. كما يأتي هذا القانون أيضاً بعد نظام مراقبة الاستيراد والتصدير (الصادرات الكيميائية والبيولوجية والنوعية) لعام ٢٠٠٤ ويضع إسرائيل في مصاف الدول التي تمارس أعلى درجات الرقابة على صادرات المواد الحساسة وذات الاستخدام المزدوج.

وقد قامت إسرائيل بذلك من منطلق اقتناع واضح بأن التشريع الوطني هو السمة الأساسية للتصدي لتهديدات الانتشار. وقد قامت بذلك دون أن تكون طرفاً في مختلف أنظمة مراقبة التصدير، وأثبتت أن هذه التدابير ممكنة التطبيق لأي دولة.

وأخيراً، سأواصل ووفد بلدي المشاركة البناءة خلال هذه السنة بغية التوسع أكثر في سبل التصدي للأخطار الوشيكة والحقيقية التي تتهدد السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل إسرائيل على بيانه وعلى عباراته الطيبة الموجهة للرئاسة وأعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد براساك (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود بداية أن أهنئكم على توليكم منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح. وأؤكد لكم ولزملائكم الرؤساء الستة الدعم الكامل لوفد بلدي في جهودكم الرامية إلى قيادة أعمال المؤتمر.

وأود أيضاً أن أضم صوتي بشكل كامل إلى البيان الذي أدلى به يوم الجمعة الماضي الممثل الدائم لسلوفينيا باسم الاتحاد الأوروبي.

إننا في مستهل سنة جديدة ودورة سنوية جديدة للمؤتمر. ويسعدنا أن نرى أنه تم الإبقاء على الصيغة الجيدة للرؤساء الستة لدورتي المؤتمر عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ من طرف رئاسات المؤتمر هذه السنة. فقد مكنت هذه الصيغة من تحقيق تقدم حقيقي نحو تجاوز الجمود في عمل المؤتمر واستئناف التفاوض الموضوعي، وهو هدف ما فتئ وفد بلادي يعمل باستمرار من أجله خلال السنوات العشر الماضية. وإنه لما يؤسفني حقاً أننا لم نحقق ذلك بعد.

يحدث هذا بالرغم من المناقشات البناءة والمنظمة والموضوعية التي نظمتها خلال الجزء الأول من دورة المؤتمر لعام ٢٠٠٧ الرئاسة الستة لعام ٢٠٠٧ "الإطار التنظيمي"، وهو ما وفر نهجاً مفيداً جداً في تحديد القضايا المدرجة تقليدياً على جدول أعمال المؤتمر والتي تكتسي أولوية عليا لأعضائه والدرجة المتفاوتة لجاهزيتها للمراحل المقبلة من العمل الموضوعي.

### السيد براساك (ألمانيا)

ويعكس المقترح الرئاسي L.1، الذي كملته لاحقاً الوثيقتان CRP.5 و CRP.6 من خلال عملية جادة وصبورة وشاقة لزيادة الوضوح وتقديم أجوبة على الأسئلة التي طرحتها بعض الوفود، فعلاً القرارات اللازمة التي سيكون على المؤتمر الاتفاق عليها من أجل العودة إلى العمل. وقد كان بوسعي الإعراب، في العديد من المناسبات، عن دعم ألمانيا الكامل والذي لا لبس فيه للمقترح الرئاسي الذي لا يزال مطروحاً حالياً، انطلاقاً من ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧. وأود اليوم أن أكرر تأكيد هذا الدعم الكامل والذي لا لبس فيه.

لقد أعربنا عن تقديرنا الكبير للعمل الذي قام به جميع منسقي السنة الماضية ونحن ممتنون لجهودهم المبذولة في إطار بنود جدول الأعمال التي تم كلا منهم على حدة. وقد أثبتت هذه المناقشات بوضوح - على اختلاف كثافتها وتفاوت درجة عمقها وخوضها في التفاصيل - لجميع أعضاء المؤتمر أنه بالرغم من أن لجميع البنود المدرجة على جدول الأعمال سبباً خاصاً بها ومعقولاً لوجودها، فإن هناك مع ذلك مبررات لاعتماد نهج مختلف بالنظر إلى مستوى العمل الذي ينبغي أن ينجزه المؤتمر في قضايا مختلفة. كما نشيد عالياً بالطريقة الدقيقة التي جمع بها الرؤساء الستة لعام ٢٠٠٧ وجهات نظر كل دولة عضو في المؤتمر وكيف تدبروا أمر دمج جميع وجهات النظر هذه في مسودة متسقة لأنشطة المؤتمر.

ونحن نرى أن هذا المقترح الرئاسي المصوغ بعناية يأخذ في الاعتبار بطريقة نزيهة ومنصفة ومتوازنة وشاملة مصالح جميع أعضاء المؤتمر - كما يثير، بروح تسوية واقعية، عدم رضاهم عنه كذلك. وليس هناك بديل واقعي وقابل للحياة عن هذا النهج.

لكن لا يزال ينبغي لبعض أعضاء المؤتمر عبور الجسور المتينة التي أنشأتها الرئاسة الست والدول الأعضاء الأخرى طوال دورة المؤتمر لعام ٢٠٠٧ بأكملها.

وتتفق ألمانيا تماماً مع وجهة النظر التي أعرب عنها الأمين العام للأمم المتحدة بان كي - مون يوم الأربعاء الماضي، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، في كلمته الافتتاحية: "إن اعتماد هذا القرار الرئاسي المصوغ بتوازن وعناية لن يجرم أي دولة عضو [في مؤتمر نزع السلاح] من قدرتها على تأكيد موقفها الوطني في المراحل الموالية من أشغال المؤتمر.

ولذلك نحث، إلى جانب زملائنا من الاتحاد الأوروبي، جميع الوفود إلى المؤتمر على مساهمة توافقة الآراء واعتماد الوثائق المطروحة منذ دورة السنة الماضية في أسرع وقت ممكن. ولا يمكن تأخير هذا الأمر أكثر.

وتكتسي إعادة المؤتمر إلى أدائه لوظيفته، بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد الموجود رهن إشارة المجتمع الدولي لإجراء مفاوضات نزع السلاح، أهمية أكبر على خلفية التحديات الأمنية التي تواجهها اليوم. فالتهديدات التي تواجه أمننا أكثر تنوعاً وأقل ظهوراً وقابلية للتنبؤ. ويظل عدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة عناصر لا غنى عنها للأمن التعاوني بين الدول وأساسياً في التصدي لتلك التهديدات.

### السيد براساك (ألمانيا)

ومع اعتماد المؤتمر لمشروع القرار الرئاسي كما يبدو، سنبحث إشارة واضحة إلى العالم خارج غرفة المجلس هذه مفادها أننا نحمل هذه المهمة على محمل الجد. ومن شأن هذا أن يؤكد أهمية النهج المتعدد الأطراف للأمن وأن يشهد على التزامنا بنظام معاهدة متعددة الأطراف توفر الأساس القانوني والمعياري لجميع جهود نزع السلاح وعدم الانتشار.

ومن المعلوم جيداً أن وفد بلادي يعطي أولوية خاصة لقضية إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ونود أن نرى انطلاق المفاوضات بشأنها في أسرع وقت ممكن. وأظهرت لنا مناقشات السنة الماضية بوضوح أن هذه القضية جاهزة فعلاً للتفاوض، مقارنة بقضايا أساسية أخرى - نزع السلاح النووي، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وضمانات الأمن السلبية - كما هي في مرحلتها الراهنة. لكننا ملتزمون أيضاً بالمساهمة في المناقشات الموضوعية بشأن القضايا الجوهرية الأخرى. ونعتبر جميع هذه القضايا مسائل هامة ينبغي أن يعالجها المؤتمر. لكننا نؤمن أيضاً أن أفضل السبل التي يمكن إحراز تقدم من خلالها هي مزيج من ترتيب الأولويات، وفي الوقت نفسه إتاحة المجال لمراعاة شواغل الجميع بطريقة عادلة ومعقولة.

ونؤيد وجهة النظر التي عبر عنها ممثل الاتحاد الأوروبي في جلسة يوم الجمعة الماضي والتي مفادها أن جدول الأعمال والنظام الداخلي التقليديان لمؤتمر نزع السلاح يتيحان لأي عضو في المؤتمر إثارة أية قضية أمنية ذات صلة بأشغال المؤتمر. وكما أُشير إلى ذلك سلفاً، ثبت أن صيغة الرؤساء الستة و"الإطار التنظيمي" للرئاسات الست للسنة الماضية خلال الجزء الأول من دورة المؤتمر لعام ٢٠٠٨ مفيدة جداً. بيد أن علينا أن نلاحظ أنه لا يمكننا ببساطة استنساخ هذا الإطار التنظيمي ونحن ننتظر تبلور توافق آراء بشأن المقترح الرئاسي. لقد ساعدنا الإطار التنظيمي للسنة الماضية على تحديد القضايا المدرجة تقليدياً على جدول أعمال المؤتمر والتي تكتسي أولوية عليا لأعضائه، وكذلك على التفريق بينها حسب درجة جاهزيتها للمفاوضات.

وأود أن أشكركم في هذه المرحلة على تقديمكم اليوم لجدول زمني للأنشطة حتى منتصف آذار/مارس. ونقطتنا المرجعية في الجدول الزمني للأنشطة هي وجوب تفادي أن تكون طريقة أنشطة هذه السنة أو جدولها الزمني مجرد تكرار للمناقشات التي أجريتها السنة الماضية؛ بل ينبغي أن يكون محدد الأغراض وأن يستفيد من نتائجها ويكشف إلى أقصى درجة ممكنة عمله المتعلق بالقضايا المحددة كمجالات ذات أولوية، وفي الوقت نفسه ينبغي أن نضع في أذهاننا أنه لا يمكن إحراز تقدم حقيقي إلا بعد اعتماد المقترحات الرئاسية التي ستكون عملياً برنامج عملنا.

ونحن واثقون أنكم وزملاءكم الرؤساء الست ستضاعفون الجهود لإقناع الدول الأعضاء القليلة المتبقية بالانضمام إلى توافق الآراء بشأن المقترح الرئاسي خلال الجزء الأول من دورة المؤتمر لهذه السنة لكي لا يضيع الزخم وتتاح بداية معقولة للمفاوضات والعمل الموضوعي بشأن جميع القضايا الأربع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل ألمانيا على بيانه وعلى عباراته الطيبة الموجهة للرئاسة وأعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد دا روشا بارانيوس (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أن هذه أول مرة أتناول فيها الكلمة خلال دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٨، أود أن أهنئكم على توليكم المنصب الهام للرئيس الأول لهذه السنة وأؤكد لكم ولباقي جميع رؤساء هذه السنة القادمين الدعم الكامل لوفد بلادي. ويؤيد وفد بلادي البيان الذي أدلى به سفير سري لانكا باسم مجموعة الـ ٢١، كما نود الإدلاء بتعليقات إضافية بصفة وطنية.

لعبت البرازيل على مر السنين دوراً بناءً ونشطاً في هذا المؤتمر من أجل تحقيق برنامج عمل يمكنه الإحاطة بشواغل وأولويات جميع أعضاء المؤتمر. وفي سنة ١٩٩٥، دعمت حكومة بلدي ولاية شانون التي دعت إلى بدء مفاوضات بشأن معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها دولياً لحظر إنتاج المواد الانشطارية. وفي وقت لاحق، سنة ٢٠٠٠، خلال فترة رئاسة البرازيل المؤتمر، قدم السفير سيلسو أمورييم مقترحاً يعرف بـ "مقترح أمورييم" مساهمة من بلادي في إنهاء المأزق الذي طال أمده بشأن برنامج العمل. ثم دعمت البرازيل سنة ٢٠٠٣ ما يسمى بـ "مقترح السفراء الخمسة". وفي السنة الماضية، بذل الرؤساء الستة جهداً كبيراً - وأود هنا أن أشيد مرة أخرى بسفراء إسبانيا والجمهورية العربية السورية وجنوب أفريقيا وسري لانكا والسويد على جهودهم الدؤوبة لإيجاد برنامج عمل. ولسوء الحظ، لم يحظ برنامج العمل هذا بتوافق الآراء، لكنه لا يزال مطروحاً ونذكر أنه جرت مشاورات بشأن الوثيقة L.1 فيما بين الدول الأعضاء.

وتؤيد البرازيل تأييداً تاماً المقترح الذي قدمه الرؤساء الستة لدورة عام ٢٠٠٧ الوارد في الوثيقة L.1 والبيانات الرئاسية المرافقة المقترحة، ولا زلنا على دعمنا لتلك المبادرة. وبالرغم من أنها تحوي عناصر لا تحظى برضا أغلب الوفود، بما فيها وفد بلادي كما تردد على نحو واسع هنا، فإننا نومن إيماناً راسخاً بأنها تشكل فرصة غير مسبوقة لنا لاستئناف العمل الموضوعي الذي أنشئ هذا المؤتمر من أجله، وهو التفاوض بشأن صك دولي ملزم قانوناً في مجال نزع السلاح. ولا ينبغي ولا يجب أن تطرح الجهود التي بذلها الرؤساء الستة السنة الماضية جانباً. فأمامنا تحد ولا ينبغي أن تثبطنا الصعوبات التي تعترض سبيلنا. فالحلول الخلاقة تظهر في أوقات الصعوبات أو الأزمات تحديداً.

والبرازيل ملتزمة بشكل كامل بمواصلة العمل مع رؤساء عام ٢٠٠٨ ومع كل واحد من البلدان الأعضاء الموجودة من أجل إيجاد أرضية مشتركة تفيد من المقترح L.1 تمكنا من الدفع قدماً بالدور الذي ينتظر منا الاضطلاع به والوفاء به. كما أن البرازيل على استعداد للتقدم في المفاوضات على أساس الوثيقة L.1 والبيان الرئاسي التكميلي، ونأمل أن نكون جميعاً كذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل البرازيل على بيانه وعلى عباراته الطيبة الموجهة للرئاسة وأعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد شكري (مصر): سيدي الرئيس، أتوجه لكم بالتهنئة بمناسبة توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح مع بداية دورته لعام ٢٠٠٨. وإنني لعل على ثقة كاملة بقدرتكم المتميزة على إدارة هذا المؤتمر لما تتمتعون به من خبرة مميزة ومعرفة عميقة بالقضايا محل البحث. وأود بهذه المناسبة أن أؤكد لكم تعاون وفد بلادي الكامل معكم وجميع رؤساء المؤتمر على مدار هذا العام، متمنياً لكم جميعاً كل النجاح في مهمتكم.

### السيد شكري (مصر)

كما أود، في هذه الفرصة، أن أعرب عن خالص شكري لسلفكم السفير فيصل خباز، مندوب سورية الذي أدار أعمال المؤتمر على خير وجه خلال الجزء الأخير من عام ٢٠٠٧. وأود أن أعبر عن خالص الشكر لكافة أعضاء الأمانة على ما يقدمونه من إسهام لتسيير أعمال المؤتمر كل الأعوام.

تأتي رئاستكم لمؤتمر نزع السلاح في بداية دورة ٢٠٠٨ في وقت يتطلع فيه المجتمع الدولي إلى استكشاف الأسلوب الأمثل لاستعادة المؤتمر لدوره في سبيل الدفع قدماً بجهود نزع السلاح. إن إعادة مؤتمر نزع السلاح إلى مساره الصحيح للاضطلاع بمهمته الرئيسية في بلورة الاتفاقيات الدولية لتحقيق أهداف نزع السلاح، وعلى رأسها نزع السلاح النووي الذي يعد الأولوية القصوى، من شأنه أن يعزز السلم والأمن الدوليين. وسوف يكون من المؤسف أن يبقى المؤتمر عاجزاً عن الاضطلاع بمسؤولياته في ظل تزايد التحديات الأمنية التي يواجهها المجتمع الدولي. ولا يخفى على أحد أن أي تحرك حقيقي في المؤتمر لن يتحقق إلا إذا تمت مراعاة مصالح وأولويات جميع الأطراف على قدم المساواة دون التناول الانتقائي لقضايا نزع السلاح أو التعامل معها بمعايير مزدوجة. فلا يمكن تصور أن يتم فرض موضوع معين لتحقيق أهداف ذاتية والدفع به دون مراعاة لشواغل الآخرين، بل يجب انطلاق العمل في المؤتمر على أساس احترام أولويات الدول جميعاً بما يخدم المصالح الجماعية وبما يحقق إنجازات ملموسة في مجال نزع السلاح والذي بدوره سيعزز بلا شك المناخ الدولي الحالي.

إن التزام مصر بالعمل الجاد والدؤوب نحو تحقيق أهداف نزع السلاح العام والشامل التزم ثابت. وتؤمن مصر إيماناً راسخاً بضرورة التخلص من جميع أسلحة الدمار الشامل، وعلى رأسها الأسلحة النووية التي تعد، بلا جدال، أكثر الأسلحة تدميراً وخراباً. وسيظل نزع السلاح النووي في صدارة أولوياتنا في كافة المحافل الدولية ذات الصلة بترع السلاح، ويجب في تقديرنا أن يظل في مقدمة أولويات عمل نزع السلاح في الدورة الجديدة، ولا سيما في ضوء التحديات المختلفة المتصاعدة التي تشهدها البيئة الأمنية الدولية.

إن الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح تقع على عاتقها مسؤولية كبيرة أمام المجتمع الدولي للعمل على تحقيق الهدف المنشود، وهو نزع السلاح النووي، والتأكيد على عدم مشروعية نشر هذه الأسلحة أو استخدامها إلى حين إزالتها بالكامل والاستجابة للنداءات العديدة التي توجهها غالبية الدول والمنظمات الدولية وغير الحكومية والمجتمع المدني بشأن التنبيه إلى المخاطر التي تشكلها هذه الأسلحة على السلم والأمن الدوليين. إننا نؤكد على أن التخلص من كافة الأسلحة النووية بصفة نهائية مبدأ لا رجعة فيه وسياسة ثابتة. وسنظل ندافع مع شركائنا على اضطلاع الدول النووية بمسؤولياتها المنصوص عليها في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما أننا لن ندخر جهداً في مواصلة السعي من أجل تحقيق عالمية المعاهدة، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، حفاظاً على مصداقية هذا الصك القانوني وكل ما ينبثق عنه من مبادئ، كوحدة متكاملة غير قابلة للتجزئة، وعلى غيره من المقررات ذات الصلة.

### السيد شكري (مصر)

وأود أن أختتم بالإعراب عن ترحيب بلادي باعتماد جدول أعمال المؤتمر لعام ٢٠٠٨ في الجلسة الرسمية التي عقدت يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير، وأن أعرب عن التطلع للمشاركة النشيطة والبناءة في جميع القضايا المدرجة على جدول الأعمال. وأود الإعراب عن أملنا الخالص في أن يكون المؤتمر في دورته الجديدة مستعداً للارتقاء إلى مستوى مسؤولياته، بصفته المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض حول نزع السلاح على المستوى الدولي، وخاصة بالنسبة للموضوعات ذات الأولوية للمجتمع الدولي، وعلى رأسها نزع السلاح النووي. وأؤكد لكم أن وفد مصر حريص على دعم كل المساعي الجادة التي تبذلونها مع جميع رؤساء هذا المؤتمر لهذه الدورة من أجل إعادة تفعيل أعمال المؤتمر وإخراجه من جموده بما يحقق مصالح كافة الأطراف في إطار المرجعيات المتفق عليها والأولويات المستقرة لمؤتمر نزع السلاح.

الرئيس: أشكر سعادة سفير مصر على كلمته وعلى عباراته الطيبة الموجهة للرئاسة وله مني كل الشكر.

### (تكلم بالفرنسية)

أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد مارتينيت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): يتوجه وفد شيلي بتهانيه لكم، سيدي الرئيس، ويسعده توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ونحن ندرك الجهود التي لا تكل التي بذلتموها في كل من نيويورك بمناسبة أشغال اللجنة الأولى وهنا في جنيف من أجل التشاور مع جميع وفود البلدان الأعضاء في هذا المؤتمر. كما نعرب عن تقديرنا لالتزام بلدكم، تونس، بإزاء هذه الهيئة التفاوضية الهامة من خلال حضور وزير خارجيتكم الجلسة الافتتاحية لمداولات المؤتمر هذه السنة. كما نشير إلى مشاركة الأمين العام للأمم المتحدة في تلك الجلسة الافتتاحية. ونؤيد الدعوة الجديدة التي وجهها إلينا بالأ نفوت فرصة استئناف أشغال المؤتمر مرة أخرى.

إننا نفهم الدعوة التي وجهها الأمين العام إلينا على أنها مسؤولية علينا الاضطلاع بها إزاء المجتمع الدولي. ففي عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، بذلنا جهوداً متواصلة لا يمكن أن تذهب هدراً. وتدفع شيلي عن استئناف العمل الموضوعي للمؤتمر في أقرب وقت ممكن. فخلال هذا العقد من المحاولات الفاشلة لإنقاذ المؤتمر من المأزق الذي يعانيه، أيد بلدي وشجع مقترحات ومبادرات شتى. يمكننا أن نشير من بينها طبعاً إلى مقترح السفير سيلو أموريم الذي أشير إليه سلفاً، وكذلك المقترح المعروف بـ "مقترح 'السفراء الخمسة' الذي لعب فيه بلدي دوراً نشيطاً. وبنفس الروح، دعمنا صيغة الرؤساء الستة؛ لقد قمنا بذلك السنة الماضية والتي قبلها ونقوم به هذه السنة. ونحن ندعم المقترح الوارد في الوثيقة L.1 ونوافق على البيانات الرئاسية التكميلية. ونعتقد أن آلية الرؤساء الستة المبتكرة تتيح لنا الاستمرارية والاتساق وإشراك الجميع والدقة والشفافية. ونحن ندعم الجدول الزمني للأنشطة.

وفي عام ٢٠٠٦، شاركت شيلي في هذه الجهود بصفة صديق للرؤساء، واليوم نحن مستعدون للاضطلاع بالدور التنسيقي الذي يطلب منا الاضطلاع به، تحذونا نفس الرغبة في التعاون بحثاً عن مخرج من المأزق الذي يضر بنا، مؤكدين للممثلين الدائمين أننا لا نسعى إلى الحصول من خلال لقب المنسق على أي امتياز أو حق أو سلطة غير الملازمة لطبيعته. إننا نريد للمؤتمر أن يحرز تقدماً دون مشاكل - لا أقل ولا أكثر.

ولن ندخر جهداً في المضي قدماً بالمناقشة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي. البند الأول على جدول أعمالنا هو: لا نخفي ذلك ونقولها صراحة، نريد أن نعيش في عالم خال من الأسلحة النووية.



الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل شيلي على كلمته وعلى عباراته الطيبة الموجهة للرئاسة وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد حسيني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يتوجه وفد بلادي بدوره بتهانيه لكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأنا واثق أننا سنحقق، بفضل مهاراتكم الدبلوماسية وتفانيكم للمؤتمر، نتائج ناجحة. وأؤكد لكم التعاون والدعم الكاملين لوفد بلادي. وستصلكم وجهات نظر وفد بلادي بشأن برنامج العمل لاحقاً. والآن أود مناقشة قضية أخرى سمعناها اليوم.

لقد سمعنا اليوم بياناً مليئاً بالمزاعم التي لا يقوم عليها دليل من وفد النظام الإسرائيلي. فخلفية ذلك النظام تظهر جميع أنواع الأفعال اللاإنسانية ضد المدنيين، بما في ذلك إرهاب الدولة ونشر أسلحة الدمار الشامل.

يواجه الشرق الأوسط اليوم مشكلاً خطيراً خلقه ذلك النظام ضداً على المدنيين وعلى الإدانة القوية للمجتمع الدولي. ويواصل هذا النظام سلوكه العشوائي ضد المدنيين الأبرياء - رجالاً ونساءً وأطفالاً. ونظام بسجل من هذا القبيل لم يعد في موقع لينصح الآخرين بشأن هذه القضية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل إيران على كلمته وعلى عباراته الطيبة الموجهة للرئاسة. هل ثمة وفد آخر يود تناول الكلمة الآن؟ أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد لاندمان (هولندا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أثير موضوعاً يندرج تحت "مسائل أخرى" بالأحرى. لا أدري هل وصلنا هذه المرحلة من أشغالنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أدعو المؤتمر إلى النظر في طلب جديد وارد من دولة ليست عضواً في المؤتمر تود المشاركة في أشغالنا بصفة مراقب خلال هذه الدورة. وقد ورد هذا الطلب المستنسخ في الوثيقة CD/WP.547/Add.1 من الجمهورية الدومينيكية. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر دعوة الجمهورية الدومينيكية إلى المشاركة في أشغاله وفقاً للنظام الداخلي؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد لاندمان (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بعد المداخلات السامية في أغلبها التي سمعناها هذا الصباح، أود أن أثير موضوعاً عملياً جداً بشأن اغتنام فرصة السنة الجديدة حيث يمكننا، على الأقل، أن نبدأ فيها بداية جديدة. والموضوع الذي أود إثارته هو موضوع الهدر الكبير للورق الذي تقوم به هذه الهيئة - هدر للمال دون الإشارة إلى انعكاساته على البيئة. لقد وجدنا الأسبوع الماضي، مثلاً، على مكاتبنا، نحن الوفود الثلاثين جميعها، ثلاثين صفحة بطلبات مركز مراقب، بينما كان بالإمكان إرسالها عن طريق الإنترنت، وحيث إننا لم نكد نلق عليها نظرة، ليست هناك تقريباً حاجة لذلك في قرار روتيني كانت تكفي فيه قائمة بالأسماء. ونعرف جميعاً أننا نتلقى، وبشكل لا يزال متأخراً تماماً، محاضر اجتماعاتنا في عدة نسخ ثم تليها طبعات جديدة، في عدة نسخ أيضاً. وأعتقد أننا تلقينا قبل أسبوع أيضاً كتاباً سميكاً، نسخة مرجعية لأنشطتنا خلال السنة الماضية أيضاً. وقد تلقت هولندا ١٠ نسخ.



السيد لاندمان (هولندا)

وأود القول إن نسخة ورقية واحدة كافية. ثم إن لدينا شبكة الإنترنت والبريد الإلكتروني. يمكننا أن نحقق فعلاً وفورات بآلاف وآلاف الدولارات واليوروبات، يمكن استخدامها على نحو أفضل. وحيث إننا لا نزال نواصل إنتاج الكثير من الورق، وصراحة لا شيء أكثر من ذلك، أقترح أن نعالج على الأقل مشكل الهدر هذا بطريقة فعالة. وأود أن أسألكم ما إذا كانت ثمة حاجة إلى مقترح رسمي من هولندا أو بإمكانكم طرح هذا الأمر مع الأمانة والإتيان بمقترح من جانبكم تمكن مناقشته بعدها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل هولندا. نخطط علماً ببيانه وسنناقش هذا الأمر مع الأمانة. وأعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد براساك (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، لدي أيضاً سؤال عملي، وإن كان بشأن موضوع مختلف ومن طبيعة مختلفة، إذ إنني درست بعناية خلال الجلسة جدول الأنشطة الذي قدمتموه هذا الصباح، ولدي سؤالان يتعلقان به. فعلى سبيل المثال، إذا أرادت الوفود تناول قضايا البنود ١ و ٢ و ٣ منذ البداية في الجلسة الرسمية لمؤتمر نزع السلاح، فسيكون عليها إذن أن تتناول تلك البنود الثلاثة جميعها في الأسبوع الموالي، إذا كنت فهمت؟ لأنها تبدو جميعها مدرجة على جدول أعمال الأسبوع المقبل. هذا هو السؤال الأول إذن. ومن المؤكد أن التعقيد هنا هو أننا نعلم جميعاً، فيما يتعلق بالبند ٣، أنه ستكون لنا، يوم الثلاثاء ١٢ شباط/فبراير، جلسة رسمية سيقدم خلالها معالي وزير خارجية الاتحاد الروسي أفكاراً، وربما حتى مقترحات. ومن ثم من المؤكد أنه ليس من السهل تناول هذا النوع من المسائل قبل أن يتم ذلك. وهذا تعقيد عملي جداً ولا شك.

وأود أيضاً أن أسأل كيف أنه في الأسبوع ٥ - ليست هناك جلسة رسمية لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس، ٢١ شباط/فبراير، ونفس الأمر يسري على الأسبوع ٧ يوم الخميس، ٦ آذار/مارس. هل الأمر قابل للتغيير، أم أن هذا هو البرنامج النهائي؟ وأستسمحكم لأن على وفد ألمانيا، وعاصمتنا أيضاً، إعداد البيانات الممكنة بشأن البنود ذات الصلة، ومن ثم نريد أن نكون متيقنين متى سيكون الوقت المناسب، في نظركم. وإذا أردتم تناول البنود ١ و ٢ و ٣ من جدول الأعمال منذ البداية بطريقة رسمية، كما أرى وكما أشرت إلى ذلك، فسيكون ذلك الأسبوع المقبل. لذلك لا أريد سوى تأكيدكم ما إذا كنت أفهم الوضع بشكل صحيح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل ألمانيا وأود القول إنها مقرر للجلسات غير الرسمية، لكن إذا لزم الأمر، من الممكن العودة إلى صيغة جلسة رسمية. وفيما يتعلق بالبندين الأول والثاني، نحن مرنون جداً في الرئاسة. يمكن اعتماد الترتيبات الأنسب. أشكركم على تعليقكم، سعادة السفير. هل ثمة وفد آخر يرغب في تناول الكلمة؟ إن لم يكن الأمر كذلك، نكون بذلك قد أنهينا أشغالنا اليوم. تعقد الجلسة العامة المقبلة للمؤتمر يوم الخميس، ٣١ كانون الثاني/يناير الساعة ١٠/٠٠ في قاعة المجلس.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠

-----